





( رسالة في البسملية ) ، تأليف الأمير ، محمد  
الأمير المالكي - ١٢٣٢ هـ . بخط علي بن القاسم  
المجدلي - ١٢٥٥ هـ .

٦٠ ق ٢٣ س ١٦×٢٤ سم  
نسخة حسنة ، خطها نسخ مقروء ، بها آثار  
بلل وأكل أرضه .

١٩٥٧

معجم المؤلفين ٩ : ٦٨  
١ - التفسير ، القرآن الكريم وعلومه  
أ - المؤلف ب - الناسخ ج - تاريخ -  
النسخ



٢٢

كانت الفقر  
على راسه  
ولم ينتفع بها

ولم ينتفع بها  
هذه الرسالة على هافته

هذه رسالة علي تحقيق

الرسالة للشيخ محمد

الامير امال الله عزله

امين امين

وصلي الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه

و

مكتبة جامعة الأزهر - قسم المخطوطات	
اسم الكتاب	موسم في حياة الامير
اسم المؤلف	محمد امير السبكي
تاريخ	١٩٥٤
عدد الأوراق	٦٠
ملاحظات	مفقور

صاحبها محمد احمد السبكي



بسم الله الرحمن الرحيم

اما بعد حمد الله على فضله والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله فاقول بغير تردد والى وانا ذر العيوب  
 بحمد الامير المالكى لما كان متمسكاً بشراذم الجاه من سنة  
 ثلاث وسبعين ومائة والى وهى تمام عشرين سنة من  
 سن وسبع سنين من استغاثى بالقلم ساقنى مدين المظفر  
 الى مطالعة شرح الاجرومية للشيخ خالد لما اردت ان  
 فتتاح اراد حضور المجلس جماعة من ذوي الافهام الصالحين  
 لما انه اول قرائى فتاملت فاذا الكلام في السئلة فتد  
 معلول وذكر الشايع الدايغ من شيم الجاهول فركبت جواد  
 فكري متوجهاً الى ودي امرى فملى على بامور مستطفا  
 بهذا المقام من بيان ومارايتها فيه مسطرة لبنا  
 فبعد ذلك الخمس منى غير واحد من الاخوات فمفها  
 فاجبتهم فناما اليها فاول يد الضري مبتدلا الى الله  
 تعالى بحسبه المقبول عنده صلى الله عليه وسلم  
 وان يجعلنى من لا يشرك غيره معه والحكم الكلام  
 في ثلاثة مباحث وثنية وخاتمة وشال الله  
 في البادية والخاصة  
 قوله صلى الله عليه وسلم كل امرئ ذى بال لا يبدأ فيه  
 بسم الله ثم هو اليتى معلوم ان اصل اليتى الحيق ان الذى  
 لا ذنب له والمراد من هذا التركيب الشريف الله  
 نافع شرفاً وهو اما تشبيهه ببيع محمدى الاداى  
 كاسترا واستعارة تنبيهه شبه النقصان الشرعى  
 بنقصان الذنب بجامع القبح واستعارة اسم المشبه  
 به

هذا هو المقصود من الاستعارة

به وهو لفظ المشبه به يشق منه اليتى بمعنى ناقص  
 شرفاً لانه اجود من فاعل كجهد فم هو احمد ان قلت كيف  
 الا استعارة مع الجمع بين الطرفين على وجهه فتنوع  
 المشبه المشبه بموضوع والمثبه به محمول قلت خير لبتدعوه  
 على هذا هو السبب في مجاز استعارة من ان المشبه كالمثبه  
 في الموضوع اى مجموع شجاع وقباسة هذا مفهوماً من  
 ناقص شرفاً والمذكور حديث المشبه لانفسه فاما هذا وهو قوله لا امرأ  
 بمثل كلف من افراد الشجاع الذى هو السبب في مجاز  
 من رسل علاقته الاطلاق وذلك ان اصل اليتى نقصان  
 لذنب فارد به مطلق النقص ثم استعمل في النقص  
 الشرفى اما من حيث انه جزى من جزىات المطلق  
 من مجاز من رسل مجازية او بعد نقله له خصوصاً لوقته هو  
 التقيد من مجاز من رسل مجازية اى انه مجاز على مجاز والظاهر  
 انه مجازي فلهذا مجازي في الاستعارة من المتعارفين  
 على مشبه الغنى بامه عصام الدين قائل هو اخذ الشين في قوله من المتعارفين  
 غير ما لك اى ان الحق في اللفظ انما هو له مع الحقيقة من المتعارفين  
 والمجازي اخذ تظلاً فكيف يعبره للغير ولكن الظاهر  
 جواز له لان المعنى المجازي حصل له استحقاق في اللفظ  
 حيث نقل له باللفظة خصوصاً وقالوا ان المجاز هو  
 صنوع وان وصفاً ثانياً فيستعار منه بنا على هذا  
 الاستحقاق وعلى الجواز فعلاقة المجازي الثاني تقيد  
 بين وبين المجاز الاول كما قدرنا لا بينه وبين المقنىة  
 الحقيقي فقولهم في تعريف المجاز لعلاقة لا يقال بين

وقف

اي اخصوا استعارة  
 المجاز خصوصاً

Copyright © King Saud University



المعنى الحقيقي والتجوز بل يقال بين التجوز عنه  
 اعلم ان يكون حقيقة او تجاز او المجاز الية او مجاز  
 مرسل علاقة الضرور لانه يلزم من نقصان الذي نقص  
 قدر الدابة وفجتها او على كل من فخره الحجاز المرسل في بنى  
 فاشتق منه ابتر بمعنى ناقصة او حجاز مرسل بمعنى وقسم  
 يفتح من القوم يفتح بتعظيم الحجاز المرسل الى تنقيح وحيث  
 كما في الاستعارة قال العلامة السمرقندي في حواشي  
 رسالته لكن ربما يشعر بذلك كلامهم قال في المفتاح  
 ومن امثلة الحجاز قوله نفاي فاذا قرئت القرات واستعد  
 بالله استعمل قرات مكان اردت القرات اي ليصح طلب الاستعداد  
 حينئذ استعمل الحجاز بالكون القرات مستبينة عن اردتها  
 فاستعمل المشتق بتعبية المصدر وجوز في شرح التلخيص  
 ان يكون نطق في نطق الحجاز مرسل عن دلت  
 باعتبار ان الدلالة لازمة للنطق فافهم كلام السمرقندي  
 ونجت فيه المولى عصام الدين بان الاستعمال قصد المفتاح  
 وشرح التلخيص ان الحجاز في الفعل تنوع له في المصدر  
 وانما المقصد ان التجوز في الفعل نفسا ابتداء لكن العلاقة  
 فيه باعتبار بعض الاجزى وهو المصدر دون كل جزء من  
 مدلوله وقوي بحجته بعض من محشاه بان في غنيم  
 عن كون المرسل تنجها وذلك لانه لا يقتضي التسمية  
 الذي يستدعيه استقلال الطرفين ليصح وضعهما بوجه  
 الشبه وح فلا مانع من جريانه في غير المشتق ابتداء  
 بلائع والذي افهمه ان الحق ما قاله العلامة السمرقندي وذلك  
 ان

ان السمع الطاهر المحض

ان السمع الطاهر المحض

ان الحجاز المرسل لا يدل من علاقة بتصفها الطرفان وح  
 لا بد ان يكون طرفاه مستقلين لغوهم انه لا يوصف الامكان  
 مستقلا الذات ولا يظهر فرق بين الوصف بوجه الشبه  
 والوصف بعلاقة الحجاز المرسل الا ترى ان الشيء الواحد  
 بالية يدل وجهه وعلاجه الحجاز فاستعمل النطق في ذلك  
 فاستعمل الحجاز مرسل البية لان النطق سبب الدلالة وانه  
 استعاره بالتمثيل الدلالة بالنطق جامع البية اي  
 كون كل منهما سبب المفهوم المراد على تعديلهما للتعبية  
 في الاستعارة معترض بان نجد غير قار الذات يوصف قالوا  
 حركة بعبية وسريعة وزمن طويل وقصير وكلاهما غير قار  
 الذات ضرورة ان اجزاهما لا يجتمع في الوجود وبان من  
 المشتقات ما معناه مستقل قار الذات كاسماء الكاف واللام  
 فمقتضاه ان تجزى فيه الاستعارة فيهما العملية وعموم كلامهم  
 بحالها وحيث كان التعليل المذكور مستغدا فلا يعود عليه  
 فلو سلم انه مختلف في الحجاز المرسل متخلفه لا يوجب تخلف  
 الحكم فتقوية بعض الحشيين لغير الفهم ليست على ما ينبغي  
 الثاني في التباين ان الباء كبقية حروف الجر تأتي  
 لما في مختلفه متفصلة في كتب الحرف فيرد سؤال هل هي  
 من الالفاظ المشتركة كاشتراك عين بين معاينها  
 وحقيق جعله ان الباء مثلاً لها اعتبار ان الاول اعتبارا  
 رها بالتيب لمعاينها الالية كاله ستعانة والمعية الح الثاني  
 بالنسبة الي افراد كل معنى كاله ستعانة بالقلم على الذبح  
 وهكذا وفي كل اعتبار قبول خصصه القول في الاعتبار

وقف

السمع الطاهر المحض

عوض مقدم وقوله قول  
 بضم مبتدأ محض



الاول اعلم ان المعاني الواردة فيها حرف الجر ينظر اما ان  
 تكن متبادلة من جهة اخرى غير في حكم بان هذا الحرف مشترك  
 فيها ونحوها لا يستعانة في البنية والتقدير الخاصة  
 والمقابلة بالنظر للبا والباء مشتركة بين هذه الامور قطعا  
 لانها لا تتبادر ومن غير هاهنا كونهما وردت لهما في الموضع  
 والاصل الحقيقة ذاتها ان كانت متبادلة من حرف اخر فهو  
 كالابتداء والانتها بالنظر للبا فان الاول متبادر من لفظ  
 من والثاني من لفظ الي فهذا وقع فيه خلا في مذهبي  
 البصر من اصله لان مذهبهم ان المعنى اذا تبادر من  
 من حرف جار فهو له لا يتوب عنه غيره فيه نقلا  
 ان احرف النصب والجر كذلك فان ورد ما يوجب ذلك اوله  
 اما تقيمين كما في قوله  
 شيرينها البحر ثم ترفعت مني البحر فخر من يسيح  
 فلا يسمون الباء هنا بمعنى من بل يقولون شيرين  
 مهن معنى روين والبا باقية على معناها وطا في واحد  
 في اذا اخرجني من السجن فلا يسمون الباء بمعنى  
 بل هي على معناها واحسن فهم معنى لفظ واما يجوز  
 كقولهم تفاء ولا ضلبيكم في جذوع الخيل فالاستعانة المشروطة في  
 على مذهبهم ومذهب جمهور لا يكون في بعض المتأخرين في بعض  
 جواز نيابة حرف الجر بعضها عن بعض بلا شد وذل  
 في المفعول وهو اقل نقساف عليه حرف الجر مشترك وصفا  
 بين جميع ما ورد له ولا ينافيه ذكر النيابة لانهم لما رو  
 هذا المعنى متبادرا من هذا الحرف اكثر من تبادر من هذا  
 من

من الاخر حكميات الاحداثايب وان كان كل منهما يستعمل  
 فيه حقيقة فمن هذا يقال ان في الآية التقدمة على  
 مذهبهم بمعنى على ولا يجوز ولا شيء تحقق هذا المقام  
 فكثيرا ما يقع فيه الاوهام القول في الاعتبار الثاني حيث  
 تحقق ان الباء مشتركة بين الاستعانة وغيرها في  
 وهو صفة للواحد فتقول اختلف في معنى وضعت بغير  
 استعانة مثلا فتقول ان المعناه انها وضعت بغير  
 ان المعنى لا يمكن الاستعمال الا في جفدي كالا استعانة بخصوص  
 العلم على الكتابة في كتب العالم وهو مذهب شيخنا  
 السعد ومن تبعه وردانه يلزم عليه انها جار الحقيقة  
 له اذ هي متعلقة دائما في غير ما وضعت له والجواب انما منع  
 كونها جار اذا استعمال ما وضع العام في افراده حقيقة حيث  
 اعتوا الا لفرد على العام او انه من قبيل ما كان جار ان  
 استعمال فيه من حيث غرضه ونحن نبي على الاول على ان  
 المتقدمين كما نقله الاستاذ يد ر الدين ابو عبد الله  
 محمد الحنفى في شرح السمرقندي غير سالة الوضع ان استعمال العام  
 في الخاصة حقيقة مطلقا ويقولون اللام في قوله لم الحقيقة  
 كلمة مستعملة فيما وضعت لم ليس صلة للوضع بل هي لام  
 العلة ولا شك ان العام وضع لاجل ان يستعمل في خاص  
 معين بل بالمعنى قلت وليس المراد انه ما وضع  
 الا لاجل الاستعمال في خاص كانه وضع لاجل الاستعمال  
 في العام ثم لو سلمنا ان استعمال العام في الخاص جائز فلا  
 ضرورة في جاز لا حقيقة له في الاستعمال اذ وجود المعنى

حقق  
 والامر ان الحكم الطبيعي بجاز في الاستعمال  
 مشهور ان الحكم هو بعد من ان يستعمل في خاص



هذا هو  
الذي  
هو  
الذي  
هو  
الذي  
هو  
الذي  
هو

الحقيقة كاف في صحة التحوّل بالعلاقة وان لم يستلزم  
اللفظ الانتزاع من حقيقته رفيق القلب  
ولم يستعمل في جانب الحق بمعنى مراد الانعام او فاعله وقيل  
معناه انها موضوعية لاجل جريان جزئيات هذا المفهوم التي  
لكن مستحضرة بالامر الجلي وهو مذهب العلامة عبد الرحمن  
عصمه الملة والدين ومن تبعه وقوله مستحضر بامر كلي اي  
لقد راسخ صار الاقرا وكلها انما ياتي على ان الواضع غير الله  
كما هو ظن والاصح خلافه وزيادة حقيقة المذهبين وما  
يرد عليهما ليس هذا محله والذي يحضنها اهل البها بالنظر لاولاد  
الاستعانة مثلا مستند لفظي كقيل بالنظر لما فيها من مقول  
قال العلامة العصامي في شرح رسالة الوضع ان الموجود في  
كتب الميزان والاصول ان المشترك ما فقد معناه بلا واسطة  
نقل وكان حقيقة في الجمع قال ولم يظهر زيادة تعدد الوضع  
عرجا الى السيد قدس سره في جوابه العام من المشترك لكن  
هذه الزيادة تحتاج لسند والطبيعية المحققين انه طفر  
بسند كلام العصامي بالمعنى فاعلى ما ذكره او لا تكون الباء  
بالنظر افراد الاستعانة مثلا مشترك على كلا القولين  
السابقين وعلى ما نقله ثانيا عن السيد في حق القولين  
قول السيد ليست من المشترك اللفظي بل من  
العام المتحد الوضع كالا ساد في افراده واما على كلام  
السيد في هذا فالظن انها مشترك لما فيها موضوعية لكل  
منها وهذا كاف في تعدد الوضع والاستعانة بالية  
منه كلية لا ينافيه اللهم الا ان يرا تعدد الوضع للمعنى

المعنى

المعنى مستحضرا بذاته لا بشي اخر في لا تكون مشتركة  
في معنى التسمية وقد تضمن هذا البحث في مسألة المقصود  
المصدر والحاصل بالمصدر وهو من معاني الالهام ومن  
الاقسام اعلم ان التسمية في الاصل مصدر كدحرجه والمصدر  
يتحمل معنيين الاول المعنى المصدر وهو تاتي الفاعل اعني  
تعلق قدرته بالمفعول وهو امر اعتباري نسبي وهو بهذا  
المعنى لا ينسب للفاعل الثاني الحاصل بالمصدر وهو اثر  
التأثير اعني الفعل الذي تغايرته القدرة كالحركات ويقال  
له بهذا المعنى حدث لحدوثه فاعل ومفعول مطلق  
لان مفعول الفاعل وقد يعبر عنه بالفعل ويسلط عليه الفعل  
بالمعنى الاول فيقال فعل الفعل اي اثر الاثر وهو بهذا المعنى  
ينسب للفاعل من حيث وقوعه منه والمفعول من  
حيث وقوعه عليه لم يقد يوجد امورا اخرى هذين  
المعنيين كالكون ضاربا ومفروبا ولا لفظا انه  
المسموعة في فعل القول وكلها خارجة عن المعنى المصدر  
والحاصل به ويتحمل بها المصدر بحال الاستماله في الفاعل  
كفعل معنى عادل وذملا المعنى المصدر والحاصل به فذهب  
بعض الفضلاء الروم الى ان حقيقة المصدر حقيقة فيهما  
زعاما انه مذهب السيد ونقل عن حسن حلي على المطلق انه حقيقة  
في المعنى المصدر في محال في الحاصل به والذي افره من عكس  
مددا وهو انه حقيقة في الحاصل بالمصدر بخلاف المعنى المصدر  
المصدر من سبل علاقة المصدر من الاثر والناشر وذلك ان  
العرب كانت تتحمل المصادر من يدها كالحركات والاسماء  
والسكنات

فحقا



التي يعقلها الفاعل واما تعلق القدرة فلا يعني فانه مفعول  
 المصدر الا من وفق النظر في العلوم واما كان متبادلا  
 في استعمال العرب بدون ترتيب يحكم عليه بالحقيقة وليس  
 هذا مما يقال في قولهم لا يخبرونهم الا انهم قد علموا  
 حقيقة ما اما نقل القدرة وكذا النشأ والشعب عند  
 قول بسم الله ونفس الحركة المذكورة على ما سبق فاطلقت  
 على لفظ بسم الله المسموع بالاذن مجاز من اطلاق التي  
 على لانهم المسبب عنه ثم يجوز المجاز على مجاز اطلاقها  
 على بسم الله الرحمن الرحيم كلها صواب تسمية الظل باسم نور  
 وصارت حقيقة معرفة في بحيث لا يفهم عن فاست التسمية عند  
 الاطلاق الا بسم الله الرحمن الرحيم التسمية على سورتها ما  
 المعنى كسبق المصدر والحاصل بالمصدر وهو ما فاداة لنا النجاة ابو  
 الحسن العلامة المحقق الشيخ علي العدوي حفظه الله  
 نقا وبه مر في التحقيق كالتسديد وكثيرا ما يتوهم ان المعنى المقدر  
 نفس الحركات والسكنات والحاصل بالمصدر هو الهنيد الحار  
 الناشية عن ذلك بل دائما يومي لهذا الكلام حسن جاري على  
 المظن عند الكلام على التقيد وتضاف من غير واحد  
 ومن ان وجه التسمية بمعنى مصدرين وحاصل بالمصدر  
 ثم على ما سبق عند حسن جاري من ان لفظة المصدر حقيقة  
 في المعنى المصدرين فقولهم حاصل بالمصدر اي حاصل  
 بمعنى المصدر الحقيقي وهو ظ اذا الاثر حاصل بالناظر واما  
 على ما قلناه ذلك وما سبق عن بعض الروم في تسمية اطلاق  
 لا تكثر لها وتقول المصدر انشوب الفاعل المصدر

في الظن

في الظن وهو القدرة الحادثة وظاهرات التاثير من  
 مشعوب لها لانه وصف لها فسمي بمعنى مصدرها والجملة  
 مثلا حاصل بالقدرة فقبل لها حاصل ومنها ما سبق في  
 المعنى المصدرين لا يطر في نحو الموت حمدا وصح  
 زيد ومات عواذ لا تاثير فاعلمها في هذا المصدا لا  
 بوصف فاعلمها بالتاثير اصلا في نحو ايض التوب انتقاله  
 من لونه الاصيلي للبياض والخاص بالمصدر هو البياض  
 المتناهد وقس او تقول مورد العفة اي المعنى المصدري  
 والحاصل بالمصدر وهو الفعل الذي يقال في اللفظة ان الفاعل  
 حصل له الامانة والاحياء والكسرة والضرب في جنس الافعال  
 المطاوعة كالموت والانكسار والانضاض لانه ليس بمحتمل  
 لفاعله بل هي قبولة اثر فاعل احد كمانته الله تعالى  
 وبيعت التوب فابيض وكسرت الحج فانكسر وخرج الصفا  
 ما ليس مطاوعا بالنظر لفاعله المجازي الذي لا يقال انه محتمل  
 خفف كسر الحج راجع اذ ليس الحاصل لكسر الحج بل الشخص  
 والحج مكسور به فلا يقال في جميع هذه معنى مصدر ولا  
 حاصل بالمصدر بالنظر لفاعله لانها بالنظر له ليست  
 افعالا حقيقة فحاشا المشهور ان التحقيق ان التلخيص  
 بالفعل بالمعنى المصدر لا بالمعنى المصدرين فالواحد علمنا  
 الملاحة بمعنى الحركات المخصوصة لا بمعنى تعلق القدرة  
 ولكن الذي يطهر له في ان التحقيق ان التلخيص  
 انها هو بالمعنى المصدرين وذلك لانه لا معنى لكسرت  
 هذه الحركة واجبة علينا من حيث دانها انما هو

الحسن  
 كاحمر الثوب احمرارا  
 فاعلم قولهم معنى المصدرين  
 وهو تعلق القدرة بنظر  
 للقال والمعنى المصدري  
 صح صح

وقف



الواجب عليك تحصيل هذه الحركات ولا معنى لتحصيلها الا اذا  
 ثبت ان قرا وكسرها لها تقدر عند الذي هو الملقى المصدر  
 فالعلم ان التكليف انما هو بالفعل بالمعنى المصدر وهو ان كان  
 خلافا لما قالوه والحق هذا لا يخفى عليك واذا توقف بعض  
 المتأخرين من حضرة مجلسنا في صحة التكليف بالمعنى المصدر  
 فاجابه بعضنا بان التكليف به من حيث ما يتقرر  
 عليه لكن انك خبر بان ما يتقرر عليه هو نفس الحاصل  
 بالمصدر فعلى هذا الجواب يكون مرجع القولين  
 بان التكليف بالمعنى الحاصل بالمصدر والخلاف  
 لفظي ومبيحه قولهم التحقيق ان التكليف بالحاصل  
 بالمصدر اذ التحقيق انما يعبر به في خلاف التحقيق لكن  
 قد علمت انه في ذاته حسن صحيح بل هو الحري بالاعتماد  
اولئح والسقف اليها صار عن سيدنا

محمد صلى الله عليه وسلم ان يلاحظ  
 بنا الرضا ومحمد لله رب العالمين

وكان الواقع من كتابه  
 هذه الرسالة شريفة  
 من خلاصة الام  
 من الامور النبوية  
 على صاحبها افضل  
 الصلاة والسلام  
 بدكاشية لنفسه والمرجو من اطلع  
 على قاضيه ان  
 وفي هذا بيان  
 اقلها غزله ونجمه  
 المسلمين في

ان تجد غيبا فسد الخلا فاجل ملا فغير عيب